

العنوان : أسباب سكوت المرأة عن العنف الأسري الممارس ضدها

الملخص :

هدفت الدراسة إلي التعرف علي الأسباب التي تمنع المرأة من التقدم بالشكوى ضد من يمارس العنف الأسري ضدها من أفراد أسرتها ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الملائم لطبيعة هذه الدراسة ، وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والكتب والدوريات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وكشفت النتائج أن الأسباب التي تمنع المرأة من التقدم بالشكوى ضد من يمارس العنف الأسري ضدها من أفراد أسرتها تتمثل في : السلبية والاستسلام للعنف ، انعدام تقدير الذات ، عدم علم ووعي المرأة بحقوقها وحقوق أبنائها ، محاولة الحفاظ على كيان الأسرة وعدم الرغبة في ترك الأولاد ، انعدام الموارد المالية للمرأة والاعتماد الكلي على الرجل .

الكلمات المفتاحية : سكوت ، العنف ضد المرأة ، العنف الأسري.

المقدمة :

قد حظي موضوع العنف الممارس ضد المرأة باهتمام عالمي واسع نتيجة لتحوله إلى ظاهرة عالمية ، وقد بذلت جهود عالمية للاعتراف بالحقوق الإنسانية للمرأة وحمايتها ، مثالها الاعلان العالمي لحقوق الانسان 1948 الذي أوصي بضرورة تطبيقه غير المشروط على كافة بني البشر دون تمييز من أي نوع ، والاعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة والذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة ديسمبر 1993 ، واعلان وبرنامج عمل مؤتمر فيينا الذي ذكر تأكيده على أن الحقوق الإنسانية للمرأة وللطفلة تعد جزءاً لا يتجزأ أو ينفصل عن الحقوق العالمية للإنسان ، وأن العنف القائم على أساس النوع وكافة أشكال الاستغلال بما في ذلك التحامل الثقافي يعتبر انتهاك لاحترام قيمة الإنسان وعليه لابد من القضاء عليه ، وغيره من الاتفاقيات التي بذلت لمنع العنف الممارس ضد المرأة وإعطائها حقوق للعيش بكرامة.

بالرغم من الاتفاقيات العالمية التي أجمع العالم بمختلف ثقافته وخلفياته عليها ، والاتفاقيات التي وقعت في المحيط الاقليمي والمحلي والتي ابرمت لحماية المرأة من العنف بكافة أشكاله ، إلا أن العنف الممارس ضد المرأة لا يزال قائم يمارس في كافة بقاع الأرض وإن تفاوتت درجاته

وبالرغم من تعلم المرأة وتوليها مناصب عليا. تحاول هذه الدراسة التعرف على الأسباب التي تجعل المرأة في حال تعرضها للعنف الأسري تلتزم بالصمت رغم الأذى التي يلحقها من جراء ذلك ، ولا تتقدم بالشكوى ضد المعتدي عليها بأي شكل من أشكال العنف الأسري .

مشكلة الدراسة :

يعد تسامح المرأة وتقبلها لما يقع عليها من قهر واضطهاد واستغلال أحد أسباب العنف الممارس ضدها وذلك لتقبلها له واعتبار التسامح والخضوع أو السكوت عليه رد فعل طبيعي لذلك ، مما يجعل الطرف الآخر يأخذ في التمادي والتجرؤ أكثر فأكثر وخاصة عندما تفقد المرأة من تلجأ إليه ومن يقوم بحمايتها . وكثيراً ما تتعرض المرأة في إطار بعض الأسر لشتى أشكال العنف من جميع الدرجات من التهريب النفسي المفروض منذ الصغر إلى الشتم والاهانة والانتقاص من قيمتها والضرب والاعتداء الجنسي ، بالإضافة إلى أعمال العنف المتعلقة بالمهر وتزويج الفتيات الصغيرات ، وغير ذلك من الممارسات التقليدية المؤذية للمرأة والمسموح بها أو المبررة في منظومة العادات والتقاليد . وبالرغم من ذلك كثيراً ما تحجم المرأة عن التقدم بشكوى ضد من يمارس العنف ضدها من أفراد أسرتها. لذا فإن مشكلة الدراسة تحاول الإجابة على التساؤل التالي : ما هي الأسباب التي تمنع المرأة من التقدم بالشكوى ضد من يمارس العنف الأسري ضدها من أفراد أسرتها؟

أهمية الدراسة : ارتفع معدل الجرائم الواقعة على المرأة في المجتمع الليبي حيث بلغت (74210) جريمة على مستوى الدولة ، منها (16627) بمدينة طرابلس والتي تعدت نسبة (30.4 %) ، والتي كان من بينها جريمة القتل العمد.

هدف الدراسة : التعرف على الأسباب التي تمنع المرأة من التقدم بالشكوى ضد من يمارس العنف الأسري ضدها من أفراد أسرتها.

المفاهيم الإجرائية للدراسة :

سكوت : موقف سلبي محض يعني الرضا أي دليل على القبول والإمساك عن الكلام بمقتضاه تتحمل المرأة كافة أشكال العنف الأسري الممارس ضدها باختيارها مع علمها المسبق بنتائجها.

العنف ضد المرأة : العنف القائم على النوع يشير إلى أي أفعال عنيفة تمارس بشكل متعمد أو بشكل استثنائي تجاه النساء ، وهذا النوع من العنف يستند إلى جنس الضحية كدافع رئيسي.

العنف الأسري : العنف الذي يرتكب من طرف أحد أفراد الأسرة وفي فضاء محدد وهو البيت ضد أي أنثى قد تكون أم أو أخت أو زوجة أو ابنه ، يمكن أن يرتكب من طرف الأب أو الأخ أو العم أو زوج أو غيرهم من الذكور الذين لهم علاقة قرابة بالأسرة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الملائم لطبيعة هذه الدراسة وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والكتب والدوريات ذات العلاقة بموضوع الدراسة ، لاستخلاص النتائج والخروج بالتوصيات.

النظرية المفسرة - النظرية البنائية الوظيفية :

النظرية البنائية الوظيفية :

ينظر أصحاب هذه النظرية إلى المجتمع باعتباره يمثل كلا من مؤلف من أجزاء مترابطة يؤدي كل منها وظيفة لخدمة أهداف الكل فالمجتمع ما هو إلا نسق يضم مجموعة من العناصر المتساندة التي تسهم في تحقيق تكامله إلا ان هذا التكامل لا يتم بصورة مثالية فمن المتوقع حدوث بعض الانحرافات في النسق تحول دون أداء وظائفه على النحو الكامل. وينظر الاتجاه الوظيفي للعنف على أساس أن له دلالة داخل السياق الاجتماعي فهو إما ان يكون نتاج اللامعيارية أو فقدان التوجه والضبط الاجتماعي الصحيح¹.

ومن رواد هذه النظرية كل من تالكوت بارسونز وريبرت ميرتون اللذان وضحا مدى ارتباط العنف بعدم القدرة على تحقيق الأهداف الثقافية من خلال الوسائل التي يقرها المجتمع. فالعنف في ضوء التحليل الوظيفي المعاصر يمثل شكل للصراع الدائم داخل النسق؛ فالنسق هو بناء في حالة تغير وأن النسق يطور دائماً ميكانيزمات مضادة لكافة الصور العنيفة ؛ وقد يتمكن من إيقافها أو التقليل من أثارها ولكنه إذا فشل فإن العنف ينتج اثاراً سلبية على بناء النسق².

ومن أهم سمات النظرية البنائية الوظيفية هو تشبيه المجتمع بالكائن الحي من حيث التركيب والأداء الوظيفي ، باعتبار أن الكائن يتكون من أعضاء ولكل عضو وظيفة يقوم بها من ثم فإن العضو الجزء يقوم بدوره من أجل استمرارية الكل ، وأن التركيب أو البناء بالنسبة للكائن

¹ اجلال اسماعيل محرم (1999) ، العنف الأسري ، دار قباء للطباعة والنشر ، القاهرة ، ص42.
² أحمد زايد وآخرون (2002) ، العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ص52.

الحي هو مجموعة العلاقات بين الأجزاء والأعضاء أي بين الأدوار التي تؤديها هذه الأعضاء. ويدور المحور الرئيس للاتجاه البنائي الوظيفي في تفسير وتحليل الاجزاء أي البناءات في المجتمع وإبراز الطريقة التي تترابط عن طريقها هذه الاجزاء بعضا ببعض ، كما تري بأن المجتمع يتكون من أنساق متفاعلة مرتبطة بعلاقات منتظمة مع الأفراد والبيئة المحيطة به وكذلك مع الأنساق الأخرى ، وأن القيم تتشكل في علاقات مع الأفراد في مستويات تبدأ بالتوقعات المتبادلة أي الفهم المتبادل بين أطراف التفاعل ثم تتحول هذه التوقعات إلى معايير وقيم تحكم سلوك الفاعلين بحيث يمكن للفاعل أن يتنبأ بما يجب أن تفعله أي الاجزاء الأخرى في موقف معين¹.

والباحثين تريا أن المرأة في إطار النسق الاجتماعي الأسري لم تستطيع أن تتفاعل مع الحقوق التي منحها لها المجتمع بأن تلجا إلى القضاء والشرطة للدفاع عن نفسها في حال تعرضها للعنف ، وخاصة العنف الجسدي الذي قد يوجه اليها من قبل الزوج بصفتها زوجة أو من الأب والأخ بصفتها ابنة ومن الابن بصفتها أم إلا نادراً ، وذلك بسبب منظومة القيم التي لم يطرأ عليها التغير والتي تتضمن قيمة على المرأة أن تصبر وأن تتحمل ، بالرغم من حصول المرأة على التعليم وممارستها للمهنة وحدث العديد من التغيرات على حياتها بفعل الحداثة والتنمية التي شاهدها المجتمع ، إلا بالنسبة للنساء اللاتي يعيشن في المدن الكبيرة حيث لا توجد علاقات قرابة بين الأفراد اللاتي هن فقط من يستطعن فعل ذلك .

وتري النظرية البنائية الوظيفية أن العنف الأسري مشكلة خطيرة تواجه الكثير من المجتمعات في العالم ، وقد عرفت المجتمعات الإنسانية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين ، أعنف مظاهر العنف الأسري وأشدّها تدميراً كما زادت معدلات العنف بشكل ملحوظ وخطير ، لذا اهتم الباحثون بتناول قضايا العنف بهدف البحث عن الأسباب واقتراح الحلول للحد من ارتفاع معدلاته. وتري أن العنف يحدث جروح قد تؤدي في بعض الأحيان إلى الموت فالعنف بحسب رأي كوزر يخدم ثلاث وظائف أساسية هي : يجعل الفرد محفز لإنجاز أفعال العنف وتلقيها ، ويجعل المجتمع في وضع خطير قابل للانفجار ، وبالنسبة لغير المشاركين فيه الملاحظين يجعلهم فاعلين محفزين فعلى سبيل المثال في المجتمعات المحلية الفقيرة في أمريكا اللاتينية تستخدم الايديولوجية العدوانية الجنسية لذي الذكور عندما تكون

¹ علي عبدالهادي الحوات (1992) ، الطفولة والشباب والتحليل الاجتماعي ، دن ، طرابلس ، ص59.

السبل الأخرى مغلقة¹. والباحثان تريان أن سكوت النساء على العنف الممارس ضدهن وهو نتيجة لأنهن في إطار البناء الاجتماعي تعلمن السكوت مثل النساء في الأجيال السابقة لهن أمهاتهن وجداتهن ، وأنه بالرغم تمكنهن من التمتع بحقوق منحهن إياها المجتمع كالتعليم والعمل إلا إنهن لم يقدرن استخدام حق الدفاع على أنفسهن ضد العنف الأسري الممارس ضدهن .

الدراسات السابقة :

. دراسة سعاد مولود المريمي (2015) : بعنوان ملامح العنف العائلي ضد المرأة وآثاره الاجتماعية في المجتمع الليبي دراسة على حالات من النساء المعنفات بمدينة طرابلس. وقد هدفت التعرف على طبيعة الظاهرة في المجتمع الليبي وتأثيراتها المختلفة على أوضاع المرأة وأدوارها وانعكاساته السلبية على شخصيتها ومكانتها في المجتمع الليبي. اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي ، تكون مجتمع الدراسة من (20) حالة من النساء المعنفات الآتي تعرض للعنف في إطار الأسرة و تم الاعتماد على استمارة استبيان لجمع البيانات. وقد كان من أهم النتائج التي كشفت عنها أن معظم الحالات المعنفه من النساء المتزوجات وأن هذه الحالات قد تعرضت للضرب غالبا من قبل الأزواج وكذلك من الحموات أو شقيقات الأزواج ، أن معظم الذين يمارسون العنف من الرجال يعانون من أزمات نفسية ذات أبعاد اجتماعية أو اقتصادية ، إن معظم الذكور الذين لهم صلة قرابة بالحالات المبحوثة يرجعون إلى أصول حضرية وهو مؤشر على أن الذكور في المجتمع الحضري أكثر ممارسة للعنف منهم في المجتمع الريفي ، أن معظم الحالات هن ربوات بيوت لا يعملن ، أن أغلب الحالات ينبذن سلوك العنف الواقع عليهن ولا يبررن ذلك وغير راضيات على ممارسته بكل المقاييس².

. دراسة سعاد ناجي الزريبي (2007) : بعنوان العنف ضد النساء دراسة ميدانية على عينة من النساء ، والتي هدفت إلى التعرف على العوامل البنوية الثقافية والاجتماعية المؤدية إلى العنف ضد المرأة في المجتمع الليبي ، ومعرفة العلاقة بين ظاهرة العنف وبعض المتغيرات الأخرى مثل المهنة والتعليم والعمر ، إلى جانب الكشف عن التحولات الثقافية في ليبيا ومحاولة ادماجها في النظام الثقافي العالمي الجديد ن تم الاعتماد على المنهج الوصفي باستخدام أسلوب

¹ ليلي عبد الوهاب (1978) ، حول تغير أدوار المرأة وتطور المجتمع ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الخامس عشر ، العدد الثاني ، ص ص 176 - 178.

² سعاد مولود المريمي (2015) ، ملامح العنف العائلي ضد المرأة وآثاره الاجتماعية في المجتمع الليبي - دراسة علي حالات من النساء المعنفات بمدينة طرابلس ، جامعة طرابلس ، كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع.

المسح الاجتماعي بطريقة العينة. وقد كان من أهم النتائج التي خلصت لها الدراسة أن للحالة الزوجية أثر دال احصائياً في التعرض للإيذاء ، وكذلك التعرض لتكرار العنف إذ تقل النسب إلى حد ما بين المتزوجات مقارنة بغير المتزوجات والمطلقات والأرامل مما يدل على أن الاستقرار الأسري يلعب دوراً فاعلاً في عدم تعرض المرأة للإيذاء ، أعربت المبحوثات بأن الصفع والدفع والضرب بقوة والسحب من الشعر هي من أكثر أنواع العنف الجسدي الذي تتعرض له على الترتيب ، مازالت الثقافة الذكورية سائدة في المجتمع مما يؤدي إلى استغلال أموال وأموال المرأة من جانب الأخ والزوج والأب والعم ومنعها من اتخاذ القرار حيال ذلك ، أظهرت النتائج العنف المستمر من جانب الزوج وتدخل الأهل المستمر في المشاكل الزوجية من أهم أسباب العنف المؤدية إلى الطلاق ، كما أظهرت النتائج أن الهيمنة الذكورية داخل مؤسسات المجتمع والتحيز للرجل واعتبار النساء هن الأدنى والأقل قيمة أدى إلى الاستهانة بقدراتهن وحرمانهن من تولي المناصب القيادية والحصول على الترقيات¹.

. دراسة نجاة أبوبكر زميت (2001) : بعنوان العنف الموجه من الرجل ضد المرأة داخل الأسرة ، وقد هدفت إلى التعرف على أهم مظاهر العنف انتشاراً داخل الأسرة وأهم العوامل الكامنة وراء تعرضها للعنف داخل الأسرة ، والتعرف على أكثرهن تعرضاً للعنف داخل محيط الأسرة ، اعتمدت الباحثة النهج الوصفي باتباع أسلوب المسح الاجتماعي بطريقة العينة العمدية. . وقد بينت النتائج اختلاف مظاهر العنف الواقع على المرأة في الأسرة فقد تميز بالتنوع حيث بلغ ثلاثة عشر مظهر. تمثل العنف اللفظي في الإهانة والسب والعنف البدني في الضرب الخفيف والمبرح المفضي إلى الموت والحرق والقتل بالرصاص وحبس الحرية والطعن بالسكين أو الخنق والاستيلاء على الممتلكات والاجبار على القيام بأعمال والحرمان من الضروريات ، كما تبين تعدد أسباب العنف واختلافها إلا أن عدم العمل وتعاطي المخدرات كانت من أبرز الأسباب المؤدية إلى وقوع العنف ضد المرأة داخل الأسرة ، كذلك أن غالبية ضحايا العنف هن المتزوجات ثم الامهات فالأخوات فالأبناء الإناث ، وتبين أيضاً اختلاف ردود أفعال النساء ضحايا العنف الأسري حيث تتخذ ردودهن عدة أشكال منها ما يتم في إطار قانوني عندما تلجأ

¹ سعاد ناجي الزريبي (2007) ، العنف ضد النساء دراسة ميدانية علي عينة من النساء ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات ، القاهرة.

المرأة إلى الجهات القضائية لطلب الحماية ومعاقبة الجاني وطلب الطلاق للضرر ، وإن معظم النساء المعتدي عليهن هن ربوات بيوت لا يعملن خارج المنزل¹.

4. دراسة مصطفى عمر التير (1997) : بعنوان العنف العائلي والتي هدفت إلى محاولة فهم طبيعة العنف العائلي للتعرف على العوامل المؤدية إلى انتشاره ومحاولة وضع خطط وقائية وعجبية للتخفيف من حدة وطأة أثاره السلبية على المرأة ، تم اتباع المنهج الوصفي باستخدام الأسلوب الاستكشافي والمنهج المقارن ، وتكون مجتمع الدراسة من مدينة طرابلس ليبيا ومدينة طرابلس لبنان. وخلصت النتائج إلى أن معدلات العنف ترتفع بين الأسر التي تعيش في ظل ظروف معيشية صعبة حيث ترتفع معدلات التوتر وتتدخل عوامل كثيرة لتجعل ظروف المعيشة داخل الأسرة غير مريحة ، ومن العوامل التي تذكر أكثر من غيرها البطالة وتدني الدخل ، كبر حج الأسرة ، تدهور حالة السكن ، الافتقار للسكن وبعض أو جميع الضروريات ، وأن العنف يتناسب عكسيا مع صورة المعتدي أي كلما تحسنت صورة المعتدي التي ترسمها الضحية كلما انخفضت درجة احتمال وقوع العنف ، تمثل الزوجات غالبية ضحايا العنف العائلي ثم يأتي بعدهن الأبناء الذكور فالإناث ، أن أغلب الضحايا الإناث من ربوات البيوت والآتي لا يعملن في وظائف خارج البيت ، أن العنف يتناسب عكسيا مع التعليم أي كلما ارتفع مستوى تعليم الضحية ومستوى تعليم المعتدي انخفضت درجة احتمال العنف ، وأن دخل المرأة العاملة يلعب دوراً ايجابياً دالاً احصائياً يقلل التعرض للإيذاء والاستمرار في العنف ، فكلما زاد الدخل كلما قل تعرضهن للعنف².

التعقيب على الدراسات السابقة :

. تتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية أن أغلب الحالات يتعرض العنف الواقع ولا يبررن ذلك بالرغم من عدم راضهم على ممارسته بكل المقاييس ، وأن الثقافة الذكورية مازالت سائدة في المجتمع مما يؤدي إلى ممارسة العنف من جانب الأخ والزوج والأب والعم ، وأن عدم العمل وتعاطي المخدرات كانت من أبرز الأسباب المؤدية إلى وقوع العنف ضد المرأة داخل الأسرة .
. ما تجاول هذه الدراسات اضافته هو التعرف عن مدي مسؤولية المرأة في استمرار العنف الأسري الممارس ضدها من أحد أفراد أسرتها التي قد يكون أبها أو أخاها أو زوجها.

¹ نجاة أبوبكر زميت (2001) ، العنف الموجه من الرجل ضد المرأة داخل الأسرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة طرابلس ، كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع.
² مصطفى عمر التير (1997) ، العنف العائلي ، مركز الدراسات والبحوث ، الرياض.

مسؤولية المرأة للعنف الممارس ضدها :

تعتبر ظاهرة العنف ضد المرأة ظاهرة عالمية تعاني منها كل المجتمعات ومنها المجتمع العربي ، وقد تزايدت وتيرة العنف ضد المرأة في المنطقة خلال السنوات الأخيرة في ضوء سياقات عدم الاستقرار الأمني والنزاعات في عدد من الدول ، ثم جاءت جائحة فيروس كورونا المستجد لتعزز من ممارسات العنف الذي تتعرض له النساء في ظل ظروف الحجر المنزلي. والشاهد أنه وفي ظل الأزمات بصفة عامة غالباً ما تعاني المرأة بدرجة أكبر من الرجل لكونها الأكثر هشاشة ، بمعنى أنها الأضعف على سلم الحقوق والأقل امتلاكاً لمصادر القوة الاجتماعية سواء الرمزية أو المادية¹. ويمكن ارجاع أسباب سكوت المرأة للعنف الممارس ضدها إلى :

. السلبية والاستسلام للعنف :

يمكن أن تكون المرأة نفسها أحد العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى ممارسة العنف ضدها ويكون ذلك عند خوفها الشديد من الرجل نفسه أو من المجتمع الذي تعيش ضمنه ، فتضطر للسكوت عن العنف الممارس ضدها والخضوع له ، والاستسلام لأشكال العنف البسيطة كالمخزية من أجل تجنب العنف الجسدي الأشد ، فتضطر المرأة للسكوت عن العنف في حال عدم وجود أي شخص تلجأ له لحمايتها عند تعرضها لي شكل من أشكال العنف ، بالإضافة إلى خوف معظم النساء من اللجوء للمحاكم وتقديم شكاوى بسبب قناعتهم بعدم وجود قوانين رادعة للعنف ، إضافة للضغط العائلي الذي قد تتعرض له المرأة في حال تقديم شكوى ضد الرجل، وأحياناً قد يخبرها الزوج على التنازل عن كامل حقوقها سواء القانونية أو الشرعية ، فتلك الأمور مجتمعة لا تشجع المرأة على اللجوء للحاكم لرد العنف عنها².

إن من أهم مسببات العنف والتمادي فيه يوماً بعد يوم ضد المرأة هي سلبيتها في مواجهته وعدم اتخاذها ما يلزم لردع المتسبب فيه ، فهناك قاعدة معروفة إذا قام الرجل بأول خطوة نحو العنف ضد زوجته ولم تقوم بردعه ووضع خط أحمر له فإنه سوف يتمادى ويتمادى وتتقلب حياتها إلى جحيم ، فينبغي في الحياة الزوجية إيضاح القناعات والمبادئ التي يسلم بها كلا الطرفين كل للآخر في البداية ، وألا يوارى أي طرف مبادئه وقناعاته عن الآخر حتى لا يجد

¹ سهيلة زين العابدين (2004) ، العنف الأسري ضد المرأة بالمملكة العربية السعودية ، جامعة الملك سعود ، قسم علم الاجتماع، الرياض ، ص12.

² سناء عرنكي (2004) العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني ن جامعة دمشق ، دمشق ، ص187.

نفسه بعد مرور السنين صفراً بلا مبادئ مستقلة أو أفكار تعبر عنه ، بل يرى نفسه قد أصبح تابعاً للطرف الآخر¹. وفي هذا الصدد أشارت نتائج دراسة صفوت فرج وحصة الناصر (1999) أن المرأة تتعرض لعنف نفسي المتمثل في التهديد الضمني بالقضاء على العلاقة الزوجية عند الشكوى من ضرب الزوج ، من ثم اضطراب المرأة للصمت على ما تتعرض له من تحرش جنسي حفاظاً على سمعتها ، وأن العنف اللفظي الذي تتعرض له لا يقل قسوة عن العنف البدني وقد يمثل مرتبة أسبق من أشكال العنف البدني². والمجتمع الذي يري في القسوة عنصر ضروري في العلاقة الزوجية ، سيبرر الإساءة إذا حدثت على أساس أن للزوج أن يفعل ما يشاء لزوجته وابنته والأب لابنته وزوجته والأخ لأخته للرد في سبيل التوجيه ، ووجود هذه المبررات والتسامح حيالها يعطي الضوء الأخضر للرجل لاستخدام القوة والعنف ضد المرأة³.

. انعدام تقدير الذات :

عندما يتدنى مستوى تقدير المرأة لذاتها فإن المرأة تصبح خائفة سلبية متوترة عدوانية غير حاسمة أو متحمسة وسيطر عليها الشعور بالعجز وقلة الحيلة ، وهذا الوضع برمته يكون له تأثير على شعورها بالسعادة وعلى عملها وعلى علاقاتها مع الآخرين وخاصة المقربين ، فالمرأة عندما لا تقدر ذاتها وإمكاناتها وقدراتها وتكون قادرة وقوية بالقدر الكافي الذي تستطيع به أن تردع الرجل وبالقدر الكافي ، فإنها سوف تكون حبيسة حياة شبيهة بالسجن بل وأسوأ فعندما تعتقد المرأة أنها لا تمتلك المقومات الكافية للانطلاق للحياة ، والحد من هذا العنف الموجه لها فإنها تعطي الرجل فرصة ذهبية لاستغلالها وحبسها عن هذا العالم⁴.

وهذا يدخل في إطار الدوافع الذاتية التي تتبع من ذات الإنسان نفسه وتقوده نحو العنف الأسري ، وهي تنقسم إلى دوافع ذاتية تكونت في نفس الإنسان نتيجة ظروف تعرض لها منذ طفولته إلى غيرها من الظروف ، التي ترافق الإنسان وتؤدي إلى تراكم نوازع نفسية مختلفة يتمخض عنها عقد نفسية تقود في النهاية انخفاض التقدير الذاتي ، فالنساء يتعلمن أن يكن ضعيفات وغير قادرات على التعامل مع العنف فلا يطورن أساليب لتجنب إيقاف الإساءة

¹ سارة قاصد عبدالله (2000) ، العنف الأسري أسبابه وعلاجه - دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الملك سعود ، كلية الأنظمة والعلوم السياسية ، قسم الأنظمة ، ص 43.

² صفوت فرج وحصة الناصر (1999) ، العنف ضد المرأة وعلاقته ببعض سمات الشخصية ، مجلة دراسات نفسية ، المجلد التاسع ، العدد الثالث ، القاهرة ، ص ص 321- 354.

³ لميس ناصر وآخرون (1998) ، العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني - الخصائص الديموغرافية للضحايا والجنات ، الملتقى الإنساني لحقوق المرأة ، عمان ، ص 35.

⁴ خليفة علي جمعة (2005) ، تقديرات الذات ، مكتبة جرير ، الرياض ، ص 3 .

ويخضعن للعنف الذي لا بديل عنه ، وعلى العكس فإن الرجال تتم تنشئتهم على أنهم عدوانيون ولديهم سيطرة على النساء وهكذا فإن احتمالية العنف تزداد إذ نشأ الزواج بين رجل مسيطر ومراة خاضعة¹.

. **عدم علم ووعي المرأة بحقوقها وحقوق أبنائها :**

جهل المرأة الممارس العنف ضدها بحقوقها التي قرر لها الشارع الحكيم أو التنظيمات الوضعية من أهم مسببات العنف أو الاستمرار فيه ، فجهل المرأة على سبيل المثال بحقوقها في الخلع أو في حقها بعدم التعرض للضرب الشديد المبرح أو في حقها بالاحترام وسماع الرأي أو حقها في حضانة أولادها في حال كان الأب لا يصون الأولاد ولا يربيهم التربية الصحيحة ، من أهم مسببات العنف والاستمرار فيه بصورة ظالمة. فلو كانت المرأة تعرف حقوقها وحقوق أبنائها حق المعرفة لرأينا تقهقر نسب حالات العنف إلى النصف².

وتواجه المرأة في المجتمعات النامية العنف الأسري ضدها ولا تجرأ على في رفع دعاها إلى القضاء ، فالأعراف الاجتماعية تعتبر المرأة التي تفعل ذلك ليست محترمة وتفرض تلك الأعراف قطع الصلة بها ، فالتربية والتنشئة الاجتماعية نشأت المرأة على التنازلات وعلى السكوت عن ممارسات العنف التي تقع عليها من قبل الرجل في إطار الأسرة ، وهذا سلوك هو مورث ثقافي ذكوري يفرض على المرأة الانصياع لمنظومة من الممارسات الاجتماعية التي يملئها الرجل على قريباته من الفتيات والنساء واللاتي من المفترض عليهن الانصياع لها وعدم الخروج عنها. ففي داخل أسوار البيوت تتعرض المرأة لأشكال من العنف في إطار الأسرة حيث تكن ضحية المفاهيم الاجتماعية التقليدية والثقافية المجتمعية التي تفضل الذكور ، ويتعرضن داخل البيت لممارسة القمع وإساءة المعاملة والتعذيب دون حماية أو مساعدة. وهكذا فإن مشكلة العنف الممارس ضد المرأة إنما يتصاعد في ضوء التكتم والصمت من قبل النساء ، وهو تقليد توارثته وتعلمته من بنات جنسهن ، فهناك من النساء اللواتي يتعرضن لكافة أنواع العنف الأسري بشكل يومي حتى أصبح خبزهن اليومي ، من دون أن نسمع أو نعلم بهن³.

. **محاولة الحفاظ على كيان الأسرة وعدم الرغبة في ترك الأولاد :**

¹ زينب زهري وصالح الزين (1990) ، دراسات في علم الاجتماع ، الجماهيرية للنشر ، مصراته ، ص76.
² نواره ابراهيم الصويان (2008) العنف الأسري ، ندوة العنف الأسري ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ص 17 .
³ زينة عيسى (2005) ، العنف ضد النساء في لبنان ، أطروحة دكتوراه ، جامعة لبنان ، ص52.

تحاول المرأة في الغالب عند تعرضها لضروب العنف المختلفة التي توجه لها الثبات أمامها بهدف المحافظة على كيان الأسرة وهويتها وحمايتها من التصدع أو التفكك الأسري ، فتصبر متعلقة بأمل كاذب أو تصبر حتى لا تكون فريسة لنظرة المجتمع السلبية ، أو يكون مصيرها للشارع خاصة بالنسبة للمتزوجات اللاتي قد يصبجن بلا مأوى ، فيبقن يتجرعن الألم لرغبتهن في عدم ترك أبنائهن وحدهم مع الشخص المرتكب للعنف ، مثال ذلك عندما تضطر الزوجة إلى التعايش مع الزوج المرتكب للعنف ضدها بشكل متكرر وذلك من أجل أطفالها الصغار إذا كانت لا تستطيع المغادرة بهم¹.

. انعدام الموارد المالية للمرأة والاعتماد الكلي على الرجل:

عندما يصبح الرجل بوابة المرأة إلى العالم والمنفذ والملجأ الوحيد لها ، عندما ترى الدنيا من خلاله فتعتمد عليه بكل صغيره وكبيره ولا تعرف أبجديات الحياة بدونه خاصة إذا افتقرت إلى وجود الأهل والسند غيره ، فسوف يصعب عليها الخروج عنه أو منعه من التعرض لها بأي نوع من أنواع العنف بل قد تعتبره ثمناً لما يقدمه لها من ملجأ ومأكل وملبس. ويتفاقم ويزداد هذا الأمر مع المرأة غير العاملة والأمية التي لا يكون لها ملجأ إلا بيت الزوجية الذي يمارس عليها شتى أنواع العنف فتضطر للصبر والاحتمال لاعتمادها الكلي عليه وعدم وجود ملجأ آخر لها يحملها ويكفيها عن الذل².

: النتائج

تتمثل الأسباب التي تمنع المرأة من التقدم بالشكوى ضد من يمارس العنف الأسري ضدها من أفراد أسرتها في :

1. السلبية والاستسلام للعنف : بسبب الخوف التي تنشأت عليه بالمجتمع بالمحافظة علي الرجل الذي يضربها خاصة بغض النظر عما إذا كان زوجها أو أبيها أو أخيها أو غيره ، عندما لا يكون لذيء شخص تلجأ إليه لحمايتها عند تعرضها لي شكل من أشكال العنف ، والخوف أصلاً من الذهاب للقضاء بسبب عدم علمهم بوجود قوانين رادعة للعنف ، إضافة للضغط العائلي الذي قد تتعرض له المرأة في حال تقديم شكوى ضد الرجل.

¹ جبرين الجبرين (ديسمبر 2008) ، أسباب العنف الأسري ندوة العنف الأسري ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ص32.
² سارة قاصد عبدالله (2000) ، مرجع سابق ، ص45.

2. انعدام تقدير الذات : حيث يتدنى مستوى تقدير المرأة لذاتها بسبب دوافع ذاتية تتكون لدي المرأة نتيجة ظروف تعرضت لها منذ طفولتها وغيرها من الظروف ، التي تؤدي إلى تراكم نوازع نفسية مختلفة يتمخض عنها عقد نفسية تقود في النهاية إلى النهاية انخفاض التقدير الذاتي ، فالنساء يتعلمن أن يكن ضعيفات وغير قادرات على التعامل مع العنف فلا يطورن أساليب لتجنب ايقاف الاساءة ويخضعن للعنف أياً كان شكله ونوعه.

3. عدم علم ووعي المرأة بحقوقها وحقوق أبنائها : فجهل المرأة الممارس العنف ضدها بحقوقها التي قررها له الشارع الحكيم أو التنظيمات الوضعية تعد من أهم مسببات العنف أو الاستمرار فيه ، إضافة إلي خوف المرأة من رفع دعاواها إلى القضاء بسبب فالأعراف الاجتماعية التي تعتبر المرأة التي تفعل ليست محترمة وتفرض قطع الصلة بها .

4. محاولة الحفاظ على كيان الأسرة وعدم الرغبة في ترك الأولاد إذا كانت لا تستطيع المغادرة بهم.

5. انعدام الموارد المالية للمرأة والاعتماد الكلي على الرجل قد تعتبره ثمناً لما يقدمه لها من ملجأ ومأكل وملبس ، ويتفاقم ويزداد هذا الأمر مع المرأة غير العاملة والأمية التي لا يكون لها ملجأ إلا بيت الزوجية الذي يمارس عليها شتى أنواع العنف فتضطر للصبر والاحتمال لاعتمادها الكلي عليه .

التوصيات :

1. تأسيس منهج توعوي ثقافي في المناهج التعليمية بالتعليم الأساس يوطن قيمة احترام المرأة كأخت وكزوجة منذ النشء .

2. تقديم الدعم والمساندة والحماية للمرأة المعنفه مهما اختلفت الفئة العمرية من خلال الخطوط الهاتفية أو المقابلات بمراكز حماية المرأة.

المراجع :

1. اجلال اسماعيل محرم (1999) ، العنف الأسري ، دار قباء للطباعة والنشر ، القاهرة .
2. أحمد زايد وآخرون (2002) ، العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري ، المركز القوي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة .
3. جبرين الجبرين (ديسمبر 2008) ، أسباب العنف الأسري ندوة العنف الأسري ، جامعة الملك سعود ، الرياض .

4. خليفة علي جمعة (2005) ، تقديرات الذات ، مكتبة جرير ، الرياض
5. زينة عيسى (2005) ، العنف ضد النساء في لبنان ، أطروحة دكتوراه ، جامعة لبنان.
6. زينب زهري وصالح الزين (1990) ، دراسات في علم الاجتماع ، الجماهيرية للنشر ، مصراته
7. سارة قاصد عبدالله (2000) ، العنف الأسري اسبابه وعلاجه - دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الملك سعود ، كلية الانظمة والعلوم السياسية ، قسم الأنظمة.
8. سعاد مولود المريمي (2015) ، ملامح العنف العائلي ضد المرأة وآثاره الاجتماعية في المجتمع الليبي - دراسة على حالات من النساء المعنفات بمدينة طرابلس ، جامعة طرابلس ، كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع.
9. سعاد ناجي الزريبي (2007) ، العنف ضد النساء دراسة ميدانية على عينة من النساء ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات ، القاهرة.
10. سناء عنكي (2004) العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني ن جامعة دمشق ، دمشق
11. سهيلة زين العابدين (2004) ، العنف الأسري ضد المرأة بالمملكة العربية السعودية ، جامعة الملك سعود ، قسم علم الاجتماع، الرياض
12. صفوت فرج وحصة الناصر (1999) ، العنف ضد المرأة وعلاقته ببعض سمات الشخصية ، مجلة دراسات نفسية ، المجلد التاسع ، العدد الثالث ، القاهرة ، 321-354.
13. علي عبدالهادي الحوات (1992) ، الطفولة والشباب والتحليل الاجتماعي ، د ن ، طرابلس.
14. لميس ناصر وآخرون (1998) ، العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني - الخصائص الديموغرافية للضحايا والجناة ، الملتقى الانساني لحقوق المرأة ، عمان
15. ليلى عبدالوهاب (1978) ، حول تغير أدوار المرأة وتطور المجتمع ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الخامس عشر ، العدد الثاني ، 176 - 178.
16. مصطفى عمر التير (1997) ، العنف العائلي ، مركز الدراسات والبحوث ، الرياض.
17. نجات أبو بكر زميت (2001) ، العنف الموجه من الرجل ضد المرأة داخل الأسرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة طرابلس ، كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع.

18. نواره ابراهيم الصويان (2008) العنف الأسري ، ندوة العنف الأسري ، جامعة الملك سعود ، الرياض.